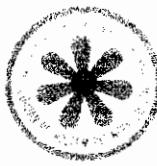


Jordan Petroleum Refinery Co. Ltd.

Amman

Hashemite Kingdom of Jordan



شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة المحدودة
عمان
المملكة الأردنية الهاشمية

Ref.: _____

الرقم : ٢٣١١٢٢٠٧٧

Date: _____

التاريخ : ٢٠٠٩/٧/٢٩

SEMS Annual- S-PT- 30176-9

1

عطوفة المدير التنفيذي لبورصة عمان المحترم

تحية طيبة وبعد ،

نررق لعطفكم نسخة من القوائم المالية المدققة للفترة المنتهية في ٢٠٠٩/٦/٣٠ حسب تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية واستناداً لقانون الأوراق المالية رقم (٧٦) لسنة ٢٠٠٢ علماً بأن مجلس الإدارة قد صادق على هذه البيانات بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٨ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ، ،

الدكتور احمد الرفاعي

الرئيس التنفيذي

بورصة عمان
الدائرة الإدارية
السيسيوان
٢٠ تموز ١٩٥٤
الرقم التسلسلي : ٥٤٨٥
والتاريخ : ١٩٥٤-١٠-٢٠
الجهة : المكتبة
العنوان : شارع العبدلي

Tel.: (962) (6) 4630151 - 4657600
Fax.: (962) (6) 4657934 - 4657939
P.O.Box : 3396 Amman 11181 - Jordan
P.O.Box: 1079 Amman 11118 - Jordan

تلفون: ٤٦٢٠٥٧٦٠٠ ، ٤٦٢٠٥٧٩٣٤ فاكس: ٤٦٥٧٩٣٩ ص.ب: ٣٣٩٦ عمان ١١١٨ - الأردن
ص.ب: ١٠٧٩ عمان ١١١٨ - الأردن

E-mail:addewan@jopetrok.com.jo

تقرير المراجعة

٧٦٠٩/م

السادة رئيس واعضاء مجلس الادارة المحترمين
شركة مصفاة البترول الاردنية
عمان - الاردن

مقدمة

قمنا بمراجعة قائمة المركز المالي المرحلي الموحد الموجز المرفق لشركة مصفاة البترول الاردنية (شركة مساهمة عامة محدودة) كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة لستة أشهر المنتهية بذلك التاريخ ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات تفسيرية أخرى ، ان الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية ، ان مسؤوليتنا هي ابداء استنتاج حول هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة استناداً إلى مراجعتنا . وكنا قد دققنا سابقاً القوائم المالية الموحدة للشركة لستة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ والتي تظهر أرقامها لأغراض المقارنة في قائمة المركز المالي المرحلي الموحد الموجز وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٩ . كما قمنا بمراجعة القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للشركة لستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ والتي تظهر أرقامها لأغراض المقارنة في كل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة الموجزة وأصدرنا تقريرنا المتحفظ حولها بتاريخ ٣٠ تموز ٢٠٠٨ .

نطاق المراجعة

بإثناء ما يرد في الفقرات (١ ، ٢ و ٣) أدناه ، قمنا بمراجعة وفقاً للمعيار الدولي حول عمليات المراجعة رقم ٢٤١٠ ، "مراجعة المعلومات المالية المرحلية التي يقوم بها مدقق الحسابات المستقل للشركة" . تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية القيام بإجراء الاستفسارات ، بشكل رئيسي من الاشخاص المسؤولين عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق اجراءات تحليلية واجراءات مراجعة أخرى . ان نطاق المراجعة أقل جوهرياً من نطاق القيام بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، وتبعاً لذلك ، فإنها لا تمكننا من الحصول على تأكيد حول جميع الامور الهامة التي يمكن ان يبينها التدقيق ، لذا فإننا لا نبدي رأي تدقيق بشأنها .

اساس الاستنتاج المتحقق

١ - كما يرد في الإيضاحين (٢ و ٦) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة ، انتهت فترة إمتياز الشركة بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨ ، وعليه أبرمت الشركة إتفاقية تسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الإمتياز والتي أقرتها الهيئة العامة للشركة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨ ، هذا ولم يتم التوصل لتسوية نهائية حول أرصدة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، مخصص المواد التالفة وبطبيعة الحركة وتسوية الأرباح الزائدة من بداية العام ٢٠٠٦ ولغاية إنهاء فترة الإمتياز في ٢ آذار ٢٠٠٨ . كما وطالب وزارة المالية الشركة بموجب كتابها رقم ٩٩٥٢/٤/١٨ تاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ بقيد الفائض في الربح المستهدف للشركة بما يزيد عن حوالي ٧/٥ مليون دينار سنويًا لحساب الحكومة إضافة إلى أي مبالغ أخرى قد تظهر نتيجة التدقيق والمطابقة للقوائم المالية للشركة للعام ٢٠٠٨ مع الحكومة لتاريخه . هذا ولم يتم تزويدنا بتقدير لهذه الفروقات كما لم نتمكن من التتحقق من أثر هذه المطالبة والفروقات على القوائم المالية للشركة باتباع اجراءات تدقيق بديلة .

٢ - كما يرد في الإيضاح (٥) حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة ، قامت الشركة بقيد مبلغ ١١/٤ مليون دينار لحساب وزارة المالية لقاء مطالبة وزارة المالية بموجب كتابها رقم ٩٩٥٢/٤/١٨ تاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ الناجمة عن فروقات تسعير اسطوانات الغاز وفروقات تقريب اسعار المشتقات النفطية ، الا انه وتاريخه لم يتم تزويد الشركة بنسخة عن محضر اجتماع اللجنة الفنية المتعلقة باحتساب الدعم والفائض وفروقات التقريب للعام ٢٠٠٨ وللستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ والذي تم بموجبه تحديد مبلغ الفروقات أعلاه كما أفادتنا الإداره ، هذا و لم نتمكن من التتحقق من قيمة هذه الفروقات باتباع اجراءات تدقيق بديلة .

٣ - لم يتم التوصل لمطابقة نهائية مع وزارة المالية للحسابات التالية كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ كما أفادتنا الإداره ، كما لم نتمكن من التتحقق من صحة هذه الأرصدة باتباع اجراءات تدقيق بديلة :

دينار
٢٦,٤٧١,٨٧١
١٠,٨٥٤,٥٦٥

- وزارة المالية (ضمن بند مدينون)
- دعم مشتريات الزيت الخام و المشتقات المقيد على حساب وزارة المالية

الاستنتاج المتحقق

استناداً إلى مراجعتنا أعلاه ، وباستثناء أثر أي تعديلات كان من الممكن أن تطرأ فيها لو تمكننا من التتحقق من الأثر المالي لإتفاقية التسوية ومطالبة الحكومة والواردة في الفقرة (١) أعلاه ومن أي أثر مالي للتسوية النهائية لفروقات التسعير والتقريب الواردة في الفقرة (٢) أعلاه ، ومن أثر عدم التتحقق من أرصدة حسابات وزارة المالية وموافقتها عليها والواردة في الفقرة (٣) أعلاه ، لم يتبين لنا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن المعلومات المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لا تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، الوضع المالي الموحد لشركة مصفاة البترول الأردنية كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ واداءها المالي وتتدفقاتها النقدية المرحلية الموحدة الموجزة للفترة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) المتعلق بالتقارير المالية المرحلية .

تنتهي السنة المالية للشركة في ٣١ كانون الأول من كل عام غير انه تم إعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة لأغراض هيئة الاوراق المالية ولاغراض الإداره .

دبلوميت الدن بوش (الشرق الأوسط)
دبلوميت الدن بوش (الشرق الأوسط) – الأردن

عمان - الأردن
٢٠٠٩ تموز ٢٨

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
٣١ كانون الأول	٣١ ديسمبر								
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠
٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠

الننس ، التزفف

رئيس مجلس الادارة

ان الايصادات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وتقى معها ويعتبرها الجهة المصدرة

حصة السهم من ربح الفترة - دينار

رئيس مجلس الادارة

ان الإضافات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وتقرأ معها ومع تقرير المراجعة المرفق .

الرئيس التنفيذي

قائمة (ج)

شركة مصفاة البترول الأردنية

عمان - الأردن

قائمة الدخل الشامل المرحلي الموحد الموجز

(مراجعة غير مدققة)

للسنة اشهر المنتهية في ٣٠ حزيران

٢٠٠٨ ٢٠٠٩

دينار دينار
٢،٢٧٧،١٦٧ ١٧،٨١٩،٠٨٧

الربح للفترة - قائمة (ب)

بنود الدخل الشامل :

التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتوفرة للبيع

اجمالي الدخل الشامل للفترة - قائمة (د)

الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية المرحلية

الموحدة الموجزة وتقرأ معها ومع تقرير المراجعة المرفق .

شركة مساهمة عامة محدودة (ش.م.ع)

卷之三

قائمة التغييرات في حقوق المساهمين المرحلية الموحدة الموجزة
(مراجعة غير مدققة)

(ج) اتحاد شعب صفاقس

* يشمل رصيده الارباح المدورة مبلغ ٣٠٠٦٣٦٧ لقاء موجودات هضربيه مؤجلة .

إن الإضاحات المرفقية تشكل جزءاً من هذه التوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة وتقتصر عليها وتم تقديمها في المراجعة المرفقة.

**شركة مصفاة البترول الأردنية
(شركة مساهمة عامة محدودة)**

عمان - الأردن

إيضاحات حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة

١ - ع _____ ام

تأسست الشركة بتاريخ ٨ تموز ١٩٥٦ برأسمال مقداره اربعة ملايين دينار اردني وفي عام ١٩٦٨ تضاعف رأس المال للشركة بحيث أصبح ثمانية ملايين دينار اردني وفي عام ١٩٧٦ ارتفع رأس المال إلى اثنين وثلاثين مليون دينار اردني .

تمتلك الشركة بالإضافة إلى الوحدات الرئيسية لتكريير وتصنيع المشتقات البترولية اربعة مصانع تابعة تنتج الزيوت المعدنية واسطوانات الغاز والصهاريج وبراميل الاسفلت وتغطي القوائم المالية المرفقة عمليات الوحدات الرئيسية والمصانع التابعة .

كما تقوم الشركة إضافة إلى تكرير وانتاج وتصنيع المشتقات البترولية بعملية نقل وتوزيع هذه المشتقات إلى محطات التوزيع المنتشرة في جميع أنحاء المملكة ، إضافة إلى عملية صيانة هذه المحطات والقيام بتسويق الزيوت المعدنية .

بموجب إتفاقية التسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الإمتياز ، يتوجب على الشركة فصل بعض نشاطات الشركة عن طريق تأسيس شركات جديدة مملوكة كلياً أو جزئياً لشركة مصفاة البترول الأردنية بعد تاريخ إنتهاء عقد الإمتياز في ٢ آذار ٢٠٠٨ . هذا وقامت الشركة خلال العام ٢٠٠٨ بتأسيس شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل من قبل شركة مصفاة البترول الأردنية وهما الشركة الأردنية لصناعة وتعبئة الغاز المسال والشركة الأردنية لصناعة الزيوت المعدنية ، تمهدياً لفصل نشاطي تعبئة الغاز وصناعة الزيوت المعدنية ، علماً بأن هاتين الشركتين لم تمارس أي نشاط تجاري بعد ، ولا تزال الشركة بصدده إستكمال إجراءات فصل نشاطات الشركة الأخرى .

تم اقرار القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة من قبل مجلس الادارة بتاريخ ٢٨ تموز ٢٠٠٩ .

٢ - اتفاقية الامتياز

بتاريخ ١٠ شباط ١٩٥٨ صدر القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٥٨ بالصادقة على اتفاقية الامتياز الموقعة بين الحكومة والشركة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ وقد منحت الحكومة للشركة بموجب هذه الاتفاقية امتيازاً لمدة خمسين عاماً يحصر في الشركة حق انشاء واستثمار منشآت لتصنيع وتكرير البترول وتصنيع المركبات الهيدروكاربونية وتصنيع المواد الثانوية المشتقة من عمليات التكرير وحق حزن وتوزيع وبيع هذه المواد وحق استئلاك واستئجار الاراضي وحقوق اخرى كما تعفى الشركة من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية الاضافية الاخرى التي تستوفى على البضائع المستوردة والمواد التي تستوردها الشركة لاغراضها .

بموجب اتفاقية الامتياز فإن للحكومة حق تحديد ومراقبة اسعار الزيوت والمواد المنتجة المعدة للاستهلاك المحلي وحق تحديد ومراقبة اسعار الزيت الخام وعلى الشركة ان تقدم للحكومة لائحة مفصلة عن تكاليف المواد المنتجة ، وبالتشاور مع الشركة تضع الحكومة على ضوء ذلك لائحة بأسعار البيع ولها ان تعدلها بين حين واخر كلما وجدت ذلك ضرورياً على ان لا يتجاوز الربح بما في ذلك ضريبة الدخل ١٦% من القيمة الاسمية للاسهم وعلى ان لا تقل نسبة هذا الربح عن ٧/٥% من القيمة الاسمية للاسهم (مقيدة على اساس وحدات زمنية مدة كل منها خمس سنوات) وقد ابتدأت الوحدة الزمنية الحالية اعتباراً من العام ٢٠٠٦ .

قامت الشركة ووزارة المالية بتسوية الأرباح الزائدة للوحدة الزمنية المنتهية في العام ٢٠٠٥ وفقاً لاتفاقية الامتياز . وقد تم معالجة الفروقات والبالغة حوالي ٣٦ مليون دينار من خلال الاحتياطي الإجباري بموجب كتاب وزارة المالية رقم ١٠٤٩٤/٤/١٨ تاريخ ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٦ . هذا وإننتهت إتفاقية الامتياز بتاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨ وعليه قامت الشركة بتوقيع إتفاقية تسوية مع الحكومة الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ حول إنهاء الامتياز والتي أقرتها الهيئة العامة في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨ حيث لم يتم حصر وعكس الأثر المالي لبعض بنود هذه الإتفاقية في القوائم المالية الموحدة كما يرد في الإيضاح (١٦) . هذا ولم يتم التوصل لتسوية نهائية حول أرصدة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص المواد التالفة وبطبيعة الحركة وتسوية الأرباح الزائدة من بداية العام ٢٠٠٦ ولغاية إنهاء فترة الامتياز في ٢ آذار ٢٠٠٨ .

لاحقاً لكتاب المشترك الصادر عن وزارة الطاقة والثروة المعدنية ووزارة المالية رقم ١٥٢٧/١/٤ تاريخ ٨ نيسان ٢٠٠٩ والمتعلق بكل المشتقات النفطية حسب آليات التسعير المستندة للأسعار العالمية ، وبموجب كتاب وزارة المالية رقم ٩٩٥٢/٤/١٨ تاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ تم مطالبة شركة مصفاة البترول الأردنية بقيد الفائض في الربح المستهدف للشركة بما يزيد عن حوالي ٧/٥ مليون دينار لحساب الحكومة إضافة إلى أي مبالغ أخرى قد تظهر نتيجة التدقيق والمطابقة للقواعد المالية للعام ٢٠٠٨ مع الحكومة بتاريخه . هذا وقرر مجلس الإدارة في جلسته رقم ٢٠٠٩/٨ تاريخ ١٤ أيار ٢٠٠٩ عدم الموافقة على طلب وزارة المالية أعلاه بتحديد سقف ربح للشركة .

٣ - اهم السياسات المحاسبية

أسس اعداد القوائم المالية

- تم اعداد القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للشركة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٤) (التقارير المالية المرحلية) .

- تظهر المبالغ في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة المرفقة بالدينار الاردني .

- ان السياسات المحاسبية المتتبعة للفترة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨ ، بإستثناء أثر تطبيق المعايير والتفسيرات المبينة أدناه :

- معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) القطاعات التشغيلية ويطبق للسنوات المالية إبتداءً من أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٠٩ . إن معيار التقارير المالية الدولي رقم (٨) هو معيار إفصاح ، حيث نتج عنه إعادة تحديد قطاعات أعمال الشركة والشركات التابعة التي يتم تقديم تقارير حولها ، هذا ولم يكن لهذا المعيار أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة والشركات التابعة .

- المعيار المحاسبي رقم (١) (عدل بالعام ٢٠٠٧) عرض القوائم المالية (تطبق للسنوات المالية من أو بعد أول كانون الثاني ٢٠٠٩ . وقد أدى تعديل المعيار المحاسبي رقم (١) إلى عدد من التغيرات في المصطلحات بما في ذلك عناوين معدلة للقواعد المالية الموحدة المرحلية الموجزة ، كما أدى إلى عدد من التغيرات في العرض والإفصاح ، إلا أنه لم يكن له أي أثر على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة والشركات التابعة .

- تم اعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المتوفرة للبيع والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة .

- ان القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة لا تتضمن كافة المعلومات والبيانات للقوائم المالية السنوية والمعدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، كما ان نتائج الاعمال للستة اشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٩ كما لم يتم اجراء التخصيص على ارباح الفترة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ والتي يتم اجراؤها في نهاية السنة المالية .

١ - أسس توحيد القوائم المالية

- تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للشركة والشركات التابعة لها والخاضعة لسيطرتها ، وتحتفق السيطرة عندما يكون للشركة القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من انشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين الشركة والشركات التابعة .

- يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للشركة باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة ، إذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في الشركة فيتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركة التابعة لتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة .

تمتلك الشركة كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ الشركات التابعة التالية :

اسم الشركة	رأس المال	نسبة الملكية %	الموقع	تاريخ التأسيس	رصيد الاستثمار كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ دينار
الشركة الأردنية لصناعة وتعبئة الغاز المسال (مدفوع %٥٠)	٤,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	عمان	٢٠٠٨ ٢٨ أيار	٢,٠٠٠,٠٠٠
الشركة الأردنية لصناعة الزيوت المعدنية (مدفوع %٥٠)	٣,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠	عمان	٢٠٠٨ ٢٨ أيار	١,٥٠٠,٠٠٠

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة . كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن حقوق المساهمين . وبشكل خاص يتطلب من إدارة الشركة إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها . إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وان النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل .

٤ - زيت خام ومشتقات بترولية جاهزة ولوازم
يتكون هذا البند مما يلي:

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	٣٠ حزيران ٢٠٠٩
دينار	دينار
٧٣,٦٤١,٦٤٣	٧٦,٢٠٧,٠٨٣
٤٠,٢١٩,٢٢٤	٢١,٨٩٨,٨٨٨
٤٧,٠٤٣,٣٠٤	٤٥,٨١١,٧٧٦
١٠٧,٢٧٥,٨٥٢	٦٥,١٥٠,٦٣٣
(٢٢,٤٨٠,٠٩٤)	(٢٢,٤٧٩,٥٧١)
٢٤٥,٦٩٩,٩٢٩	١٨٦,٥٨٨,٨٠٩

مشتقات بترولية جاهزة وزيوت
زيت خام ومواد تحت التشغيل
مواد أولية وقطع غيار ولوازم مختلفة
بضاعة بطريق الشحن
مخصص المواد التالفة وبطينة الحركة

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	٣٠ حزيران ٢٠٠٩
دينار	دينار
١١٩,٣٧٨,٨٦٤	١٥٧,٥٨٣,٥٠١
٤٨,٠٨١,٢٢٢	٢٩,٧١٦,٧٢٠
٤,٦٦٨,٨٦١	٤,٦٦٧,١٣٠
٩,٣٤٤,٩٥٣	٩,٤٢٣,١١٠
٢,٢٥٥,٤١٥	٢,٢٥٥,٤١٥
١,٢٥١,٣٣٩	١,٣٧٥,٤٧٥
٢٥,٥٨٨	٢٥,٥٨٨
٢,٨٦٧,١٧٠	٧,٨٦٧,١٧٠
١٩,٦٤٨,٣١٣	١١,٩٠٠,٠٩٧
٣,٥٥٤,٩٧٦	١,٧٧٧,٤٨٨
-	٤٩,٦٢١
١,٤٩٧,٢٨٧	١,٧٢٢,٧١٤
٦,٦٣٤,٣٤١	٥,٩٧٦,١١٣
٢١٩,٢٠٨,٣٢٩	٢٣٤,٣٤٠,١٤٢

٥ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى
يتكون هذا البند مما يلي:

موردون والتزامات لقاء سحوبات و اوامر شراء
دائنون مختلفون وارصدة دائنة أخرى
مخصصات تأمين ذاتي على المركبات *
مخصصات لاستبدال اسطوانات الغاز (ايضاح ٦ ب)
أمانات تمويل أقساط الإسطوانات **
مخصص تعويضات إصابات العمل
إيرادات مؤجلة
مخصص قضاباً وإلتزامات أخرى (ايضاح ٦ ج)
أمانات فروقات تسعير المشتقات والفوائض ***
مخصص رسوم طوابع وغرامات
مكافآت مستحقة
مخصص إجازات الموظفين
رسوم البلديات ****

* تتبع الشركة سياسة التأمين ذاتي على المركبات ويتم اخذ مخصص لقاء الاقساط المقدرة
للتأمين الشامل على المركبات وحملتها لمواجهة أي التزامات قد تترتب على الشركة
جراء الحوادث .

** بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٤٩٤١/١/٥٨ تاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٦ تم رفع مقدار
العمولة الإضافية على اسطوانات الغاز الى (٥٠) فلس بدلاً من (٢٥) فلس ، على ان يتم
تجمیع العائد منها في حساب لدى الشركة بحيث يستخدم لتمويل ثمن الأقساط الحافظة التي
ستخصص لموزعين الغاز.

يشمل هذا البند قيمة الأمانات الناتجة عن تسعير اسطوانات الغاز وفروقات تسعير المشتقات النفطية بين اجمالي الكلفة شاملة الضرائب والرسوم واجور النقل وسعر البيع الفعلى وفروقات تقريب الكسور اعتباراً من ٢٠٠٨ آذار ٢ و الذي تم اعتباره حق للحكومة بموجب كتاب وزارة الطاقة والثروة المعدنية رقم ٧١٩/٤/٩ تاريخ ٦ شباط ٢٠٠٩ وكتاب وزارة المالية رقم ٩٩٥٢/٤/٨ تاريخ ٢٩ نيسان ٢٠٠٩ والذي ألزم الشركة بمحبته وإعتباراً من شهر آذار ٢٠٠٨ بقيد حصيلة هذا التقريب في الأسعار لصالح وزارة المالية ، كما وقامت الحكومة بالمطالبة بفروقات تسعير المشتقات النفطية اعتباراً من ١٤ كانون الأول ٢٠٠٨ وذلك بموجب قرار لجنة تسعير المشتقات النفطية في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٣ كانون الأول ٢٠٠٨ على أن يتم قيد حصيلة فائض السعر كأمانات في جانب المطلوبات ضمن القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة للشركة.

* بموجب قرار رئاسة الوزراء رقم ٢٤٤٤/١٥٨ تاريخ ٧ شباط ٢٠٠٨ تم خلال العام ٢٠٠٨ تضمين آليات التسعير للمشتقات النفطية وفقاً للأسعار العالمية رسوم البلديات بمقدار ٦% من سعر باب المصفاة باستثناء زيت الوقود وفقاً لقانون البلديات رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ بدلاً من مبلغ فلس لكل لتر والتي كانت تطبق خلال فترة الامتياز .

٦ - التزامات قد تطرأ وارتباطات مالية
١ - هنالك التزامات قد تطرأ على الشركة وارتباطات مالية بتاريخ المركز المالي تفاصيلها كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	٣٠ حزيران ٢٠٠٩	دينار	دينار	اعتمادات مستندية وبوالص تحصيل كفالت بنكية عقود مشاريع قيد التنفيذ
٢٩٨,٣١٧,٧٨٣	٢٥٤,٩٥٩,٧٧٢			
٧٨٥,٢٣٠	١,٠٦٧,٣٨٤			
٣٧,٧٠٥,٠٥٦	٢٧,١٨٤,٧٩١			

ب - تقدر عدد اسطوانات الغاز المتداولة بحوالي (٣/٩٥) مليون اسطوانة وستتحمل الشركة قيمة استبدال الاسطوانات المشطوبة حسب التعليمات الخاصة بذلك ، وتقوم الشركة بتكون مخصص بشكل تدريجي لقاء الاسطوانات المتوقع شطبها واستبدالها في المستقبل . وذلك بتحويل مبلغ ٣ دينار من سعر بيع الاسطوانة الجديدة الى المخصص المذكور اعتباراً من الرابع الاخير من العام ٢٠٠٨ بالإضافة الى ذلك واعتباراً من ٢ آذار ٢٠٠٨ يتم احتساب مخصص اضافي يبلغ ٠٢٥ دينار عند تعبئة كل اسطوانة . ويظهر رصيد هذا المخصص ضمن بند دائنون وارصدة دائنة اخرى .

ج - بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٦ وخلال فترة الامتياز ، وقع حادث حريق لباخرة غاز ، نتج عنه رفع دعوى قضائية ضد الشركة وقطان الباغرة من ورثة المتوفين الاربعة ومن مؤسسة الموانئ والقوات المسلحة الأردنية ضد مالك الباخرة والشركة للمطالبة بالتعويضات لدى محكمة بداية العقبة حيث أصدرت حكمها في ١١ آذار ٢٠٠٩ بأدانة الطرفين واحتجز الباخرة ومنعها من السفر ، وتم استئناف قرار الحكم لدى محكمة الاستئناف والتي أصدرت حكمها بتاريخ أول حزيران ٢٠٠٩ بتأييد الحكم الصادر عن محكمة البداية ، حيث تم تمييز الحكم لدى محكمة التمييز والتي لم تصدر حكمها بعد . هذا ونتيجة المطالبات التي واجهها مالك الباخرة ، فقد لجأ الى مباشرة اجراءات التحكيم في لندن ضد الشركة لمطالبتها بمقابل تقدر بحوالي ٢٨ مليون دولار أمريكي كتعويضات مستنداً الى وثيقة شحن وتم الطلب من الشركة بتعيين محكم لها ، الا ان ادارة الشركة وفقاً لرأي مستشاريها القانونيين رفضت الانصياع للطلب كون قانون التجارة البحري الأردني يمنع نزع اختصاص القضاء الأردني في القضايا المتعلقة بالشحن البحري، وكون ان قرار التحكيم الذي سيصدر ويطلب تنفيذه في الأردن سيتم الطعن به لمخالفته لlaw.

هذا وفي ضوء المعطيات أعلاه وبعد الاطلاع على آراء المستشارين القانونيين تعتقد ادارة الشركة بأنه لا حاجة لأخذ مخصصات إضافية في القوائم المالية لهذه القضية.

هناك قضايا أخرى مقامة على الشركة لدى المحاكم المطالبة بمبالغ تقدر بحوالي ٣،٥٠٠،٠٠٠ دينار كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ ، علماً بأن بعض القضايا من سنوات سابقة مقامة على الحكومة والشركة معاً . تم تقدير الالتزامات التي يمكن ان تترتب على الشركة من القضايا القائمة وتم اخذ المخصصات اللازمة لها ضمن بند دائنون وارصدة دائنة أخرى ، وبرأي ادارة الشركة والمستشار القانوني فإن المخصصات المأخوذة كافية لمواجهة أي التزامات مستقبلية .

د - بموجب قانون الجمارك رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ تم اخضاع مشتريات الشركة من المواد النفطية الى الرسوم الجمركية كما تم اخضاع مبيعات الشركة الى الضريبة العامة للمبيعات بموجب قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته وقد اعترضت الشركة على هذا الامر لدى الجهات الحكومية المختصة ، وبموجب كتاب وزير المالية رقم ١٨/٤/٢٩٢٧ تاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٤ فان العلاقة المالية ما بين الحكومة والشركة تتلخص بقيام الشركة بتحويل فائض ايرادتها (بعد حسم تكاليفها وارباح المساهمين) الى وزارة المالية وبالتالي فان المبالغ التي تطالب بها دائرة الجمارك والتي تمثل بدل الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات على المشتقات النفطية المستوردة من قبل الشركة عن عام ١٩٩٩ الى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٣ قد تم تحويلها لحساب الخزينة العام ضمن الدفعات الأسبوعية التي كانت تسدد من قبل شركة مصفاة البترول لحساب هذه الوزارة . هذا بموجب كتاب معالي وزير المالية رقم ١٢/٣٧/١١٧٧٢ تاريخ ٣٠ تشرين الاول ٢٠٠٥ فقد تم تأجيل استيفاء الرسوم الجمركية وفق المعاملات المقدمة مباشرة من الشركة والبدء بالتطبيق من بداية العام ٢٠٠٨ في حال استحقاقها ، علماً بأنه وبموجب كتاب وزير المالية رقم ١٢/١١/١٧٨١ تاريخ ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٨ تم تأجيل استيفاء الرسوم الجمركية حتى انتهاء فترة الامتياز في ٢ آذار ٢٠٠٨ هذا وتم تمديد استيفاء الرسوم الجمركية حتى ٣١ كانون الأول ٢٠٠٩ بموجب كتاب رئيسة الوزارة رقم ١٢/٤/١٠٣٢٧ تاريخ ٢٠ ايار ٢٠٠٩ . هذا وبموجب قرار رئيسة الوزارة رقم ١٢/١١/١٢ تاريخ ٧ شباط ٢٠٠٨ تم الموافقة على فرض ضريبة مبيعات عامة على البنزين الحالي من الرصاص وكما هو مبين أدناه اعتباراً من ٨ شباط ٢٠٠٨ :

١ - تعديل نسبة الإعفاء على مادة البنزين الحالي من الرصاص رقم أوكتان ٩٠ الصادر بالإستناد لأحكام المادة (٢٢/ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته إلى ١٢% بحيث تخضع للضريبة العامة على المبيعات بنسبة ٤% .

٢ - إلغاء نسبة الإعفاء على مادة البنزين الحالي من الرصاص رقم أوكتان ٩٥ الصادر بالإستناد لأحكام المادة (٢٢/ج) من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار إليه أعلاه بحيث تخضع لنسبة الضريبة العامة على المبيعات بواقع ٦% .

٧ - أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات علاقة
ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٣١ كانون الأول ٢٠٠٨	٣٠ حزيران ٢٠٠٩	دinars	وزارة المالية - مدين
١٠٠,٤٧٢,٤٥٤	٢٦,٤٧١,٨٧١		وزارة المالية - تمويل المخزون الاستراتيجي
١٥٦,٧٨٧,٣٠٣	١٥٦,٧٨٧,٣٠٣		
للستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨	٢٠٠٩		
٩٨,٨٩٧,٧٩١	١٠,٨٥٤,٥٦٥		وزارة المالية - دعم المحروقات

بلغت الرواتب والمكافآت والمنافع الأخرى للادارة التنفيذية العليا وأعضاء مجلس الادارة
ما مجموعه ٣٨٤,٢١١ دينار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩.

٨ - بنوك دائنة

يتكون هذا البند من حسابات جارية مدينة مدينة منوحة من عدة بنوك محلية لتمويل نشاط الشركة بسعر فائدة يتراوح ما بين ٥٪٠٨٪٠ إلى ١٥٪٠ وبفائدة الشركة .

٩ - الأرباح المدورة

قررت الهيئة العامة للشركة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ ١٢ تموز ٢٠٠٩ الموافقة على توزيع ما نسبته ٢٠٪٠ من القيمة الاسمية للسهم بواقع (٢٠٠) فلس للسهم الواحد اي ما يعادل ٦٤٠٠,٠٠ دينار .

١٠ - حصة السهم من ربح الفترة إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران	
٢٠٠٨	٢٠٠٩
دينار	دينار
٢,٢٧٧,١٦٧	١٧,٨١٩,٠٨٧
٣٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٠٠,٠٠٠
- /٠٧١	- /٥٥٧

الربح للفترة
المتوسط المرجح لعدد الأسهم
حصة السهم من ربح الفترة - دينار

١١ - المبيعات إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران	
٢٠٠٨	٢٠٠٩
دينار	دينار
١,٠٧٩,١٤٥,٧٦٤	٦٨٥,٨٨٢,٠١٢
١,٠٤١٨,٢٧٣	١٣,١١٨,٨٠٨
٨٦,٠٤٩,٧٢٢	٧٣,٧٠٦,٣٨٤
٨,٥١,٠٧٩	١١,٧٥٣,٥٢١
١,١٨٤,١٢٤,٥٣٨	٧٨٤,٤٦٠,٧٢٥

مبيعات المصفاة والتوزيع
مبيعات مصنع الزيوت
مبيعات تعبئة إسطوانات الغاز
عائدات جهاز النقل

١٢ - كلفة المبيعات إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

للستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران	
٢٠٠٨	٢٠٠٩
دينار	دينار
٦٥,٥١٤,٦٠١	٤٠,٢١٩,٢٢٤
١,٠٩٣,٤٨٠,٠٠٠	٤٨٦,١٨٢,٦٢٧
(١,٠٩,٩٢٧,٢٠٦)	(٢١,٨٩٨,٨٨٨)
١,٠٤٩,٠٦٧,٣٩٥	٥٠٤,٥٠٢,٩٦٣
٢٦,٠٠١,٩٥٨	٢٦,٨٨٨,٠٨٧
١,٠٧٥,٠٦٩,٣٥٣	٥٣١,٣٩١,٠٥٠
١٧١,٢٤٥,٥٧٠	٧٣,٦٤١,٦٤٣
٣٠٦,٩٤٩,٩٨١	٢٢٠,٢٤٨,١٢٦
(٣٠٢,٢٤٨,١٠٠)	(٧٦,٢٠٧,٠٨٣)
(٩٨,٨٩٧,٧٩١)	(١٠,٨٥٤,٥٦٥)
١,١٥٢,١١٩,٠١٣	٧٣٨,٢١٩,١٧١

زيت خام ومواد تحت التشغيل اول الفترة
مشتريات زيت خام ومواد اولية مستخدمة في الصناعة
بنزل : زيت خام ومواد تحت التشغيل اخر الفترة
كلفة المواد المستخدمة في الانتاج
مصاريف صناعية
مجموع كلفة الانتاج
يضاف : بضاعة جاهزة اول الفترة
بضاعة جاهزة مشتراء
بنزل : بضاعة جاهزة اخر الفترة
دعم مشتريات الزيت الخام و المشتقات المقيد
على حساب وزارة المالية
تكلفة المبيعات

- بلغ معدل تكلفة برميل النفط الخام لستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ (٥١/٩٦٤ دولار) مقابل (١٠٨/٦٥٥ دولار) لستة أشهر المنتهية في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨.

١٣- ضريبة دخل الشركة

تم تسوية ضريبة دخل الشركة مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حتى نهاية العام ٢٠٠٧ وقامت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات خلال العام ٢٠٠٨ مطالبة الشركة بمبلغ ١،٤٨٩،٨٥١ دينار عن الأعوام ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بيانها كما يلي :

العام	دينار
٢٠٠٥	٤٤١،٥٤٤
٢٠٠٦	٤٠٤،٥١١
٢٠٠٧	٦٤٣،٧٩٦
	<u>١،٤٨٩،٨٥١</u>

وعليه قامت الشركة خلال العام ٢٠٠٨ بقيد المطالبات أعلاه على ذمة وزارة المالية كون أن الشركة كانت تخضع لاتفاقية الامتياز مع الحكومة خلال تلك السنوات والتي كان يجب أن تتحملها الحكومة بموجب هذه الاتفاقية ويتم تسويتها مع الأرباح الزائدة للفترة منذ أول العام ٢٠٠٦ ولغاية إنتهاء الامتياز. كما قامت الشركة بتقديم كشف التقدير الذاتي للعام ٢٠٠٨ وتسديد الضريبة المعلنة ولم تقم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بمراجعة سجلات الشركة بعد هذا ويرأى الإداره والمستشار الضريبي إن المخصصات المأخوذة في القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة كافية لأغراض الالتزامات الضريبية .

١٤- وزارة المالية - تمويل المخزون الاستراتيجي

١- يمثل هذا البند التمويل المنوح للشركة من وزارة المالية لقاء المخزون الاستراتيجي بدون فوائد .

ب- انتهت اتفاقية الامتياز مع الحكومة في ٢ آذار ٢٠٠٨ ، وعليه قامت الشركة خلال العام ٢٠٠٨ بالاتفاق مع الحكومة على ان يتم تقييم المخزون الاستراتيجي وتنبيه ككمية وقيمة كما هو بتاريخ إنتهاء الامتياز في ٢ آذار ٢٠٠٨ ، وعليه تم إظهاره في حساب خارج الميزانية بموجب الكميات والأسعار القائمة بذلك التاريخ .

١٥- مصاريف تسوية إنتهاء الامتياز مع الحكومة إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

٣٠ حزيران ٢٠٠٨	دينار	قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة	تسوية الأرباح الزائدة
	٦،١٩٧،٠٠٨		
	١،٣٨٣،٣٦٥		
	<u>٧،٥٨٠،٣٧٣</u>		

١٦- اتفاقية التسوية مع الحكومة حول إنهاء امتياز شركة مصفاة البترول الأردنية في صورة إنتهاء امتياز شركة مصفاة البترول الأردنية وضرورة اجراء تسوية لجميع الموارد المتعلقة بإنتهاء الامتياز بما فيها التسوية المالية وتحديد مستقبل عمل شركة مصفاة البترول الأردنية بعد إنتهاء الامتياز ، وعلى صورة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ١٨٣٣/١١/٥٨ تاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٨ بان يتم اجراء المفاوضات المتعلقة بإنتهاء الامتياز ، قامت شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ بتوقيع اتفاقية تسوية مع الحكومة حول إنهاء اتفاقية الامتياز بيانها كما يلي :

أ - منح شركة مصفاة البترول الأردنية جزءاً من نشاط التوزيع (شركة من شركات التوزيع الأربع التي سيتم ترخيصها) بما لا يقل عن ٢٥٪ من السوق وبحيث تكون هذه الشركة منفصلة عن شركة مصفاة البترول الأردنية ومملوكة لها وان ينطبق عليها كافة الشروط التي ستطبق على شركات التوزيع الثلاث الأخرى وبموجب اتفاقية ترخيص لهذه الغاية وان تشمل موجودات هذه الشركة محطات المحروقات التي تملكها شركة مصفاة البترول الأردنية وعدها (٥) محطات .

ب - إنشاء شركة لوجستية واحدة في المملكة تكون حصة الحكومة في هذه الشركة ٥١٪ وتكون حصة شركة مصفاة البترول الأردنية فيها ٤٩٪ عند تأسيسها بحيث تعمل على أساس نظام حرية الاستخدام للمرافق اللوجستية (لا يحق لهذه الشركة الاتجار بالمشتقات النفطية أو استيرادها) وتلتزم الحكومة وشركة مصفاة البترول الأردنية ببيع جزء من حصتها في هذه الشركة وفقاً لبرنامج الحكومة في إعادة هيكلة القطاع النفطي وفتحه للمنافسة وفصل وتقسيم الموجودات وفقاً للإطار التالي :

١ - تلتزم شركة مصفاة البترول الأردنية ببيع ٢٩٪ من رأس مال الشركة اللوجستية للمشغل (القطاع الخاص) ليصبح حصتها ٢٠٪ من رأس مال الشركة اللوجستية وتلتزم الحكومة ببيع ٣١٪ من رأس مال الشركة اللوجستية للمشغل ليصبح حصتها ٢٠٪ من رأس مال الشركة اللوجستية بحيث ليصبح حصة المشغل ٦٠٪ من رأس مال الشركة اللوجستية .

٢ - يتم فصل جميع مرافق وموجودات شركة مصفاة البترول الأردنية في الموقع الجديد في العقبة / المنطقة الجنوبية والمقامة على ارض بمساحة حوالي (٨٢٠، ٢٥١) دونم والمؤجرة لشركة مصفاة البترول الأردنية من قبل سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة / شركة تطوير العقبة وفصل جميع مرافق وموجودات شركة مصفاة البترول الأردنية في مطار الملك علياء الدولي ومطار الملك حسين الدولي ومطار ماركا المدني عن مرافق وموجودات شركة مصفاة البترول الأردنية واعتبار هذه المرافق والموجودات في العقبة وفي المطارات جزءاً من مرافق وموجودات الشركة اللوجستية .

٣ - تقيد على الحكومة لشركة مصفاة البترول الأردنية ما يعادل ٥١٪ من قيمة الموجودات اللوجستية التي يتم نقلها للشركة اللوجستية والمبينة في البند (٢) أعلاه وتعتبر هذه القيمة حصة الحكومة في رأس مال الشركة اللوجستية عند تأسيسها .

٤ - يتم بيع الحصص المشار إليها في البند (١) أعلاه بما فيها خيار بيع حصة الحكومة المتبقية وفقاً لبرنامج الحكومة في إعادة هيكلة القطاع النفطي وتأسيس وترخيص الشركة اللوجستية وتلتزم شركة مصفاة البترول الأردنية ببيع حصتها المشار إليها في البند (١) أعلاه وبالبالغة ٢٩٪ من رأس مال الشركة اللوجستية بالتزامن مع قيام الحكومة ببيع حصتها البالغة ٣١٪ من رأس مال الشركة اللوجستية من خلال العطاء التفاقي الذي ستطرحه الحكومة لبيع ما نسبته ٦٠٪ للمشغل (المشتري الجديد من القطاع الخاص) وعلى أن تتفاقي كل من الحكومة وشركة المصفاة قيمة الحصة التي يتم بيعها والعائد لها وفقاً لقيمة البيع للمشغل (القطاع الخاص) .

٥ - تلتزم الحكومة وشركة المصفاة بكل متطلبات تأسيس الشركة اللوجستية ومهامها وسيكون من مهام الشركة اللوجستية تأمين السعات التخزينية المستقبلية لخدمة شركات التوزيع في كافة مناطق المملكة طيلة فترة ترخيصها وكذلك تأمين السعات التخزينية اللازمة للمخزون الاستراتيجي .

٦ - تعبّر الشركة اللوجستية الخلف القانوني لشركة مصفاة البترول الأردنية فيما يتعلّق بالحقوق والالتزامات المترتبة على العطاءات التي يجري تنفيذها والمتعلقة بالمرافق المشار إليها في البند (٢) أعلاه وتقيد على الحكومة لشركة مصفاة البترول الأردنية ما يعادل (٥١٪) من قيمة هذه العطاءات وتقيد ٤٩٪ من قيمة هذه العطاءات على شركة مصفاة البترول الأردنية.

٧ - يتم تسوية أوضاع وحقوق الموظفين العاملين في هذه المرافق وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها بهذا الخصوص.

ج - الابقاء على ملكية شركة مصفاة البترول الأردنية للمنشآت والمرافق والمعدات وملحقاتها الموجودة في منشآت شركة مصفاة البترول الأردنية في منطقة العقبة / الموقع القديم / رصيف الفوسفات ويترك لشركة المصفاة معالجة موضوع طلب سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة / شركة تطوير العقبة المتعلق بتملك الموقع وما عليه من منشآت ، حيث طالبت سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة بموجب كتابها رقم ظ ب / ب / ١١٨٧٠ تاريخ ١ تموز ٢٠٠٧ الموجة لدولة رئيس الوزراء باعادة النظر بقرار مجلس الوزراء المؤقر ذات العلاقة بتملك هذه المرافق لغايات بيعها لشركة اللوجستية وذلك لتمكن شركة تطوير العقبة من نقل مرافق ومعدات الميناء الرئيسي إلى موقعها الجديد في منطقة الساحل الجنوبي . وعلى ان تقوم شركة مصفاة البترول الأردنية بإدارة هذه المرافق وفقاً لنظام حرية الاستخدام لتمكن شركات التوزيع من تزويد البوارخ بالوقود ولحين قيام الشركة اللوجستية بتوفير مرافق جديدة لتمكن شركات التوزيع من تزويد البوارخ بالوقود .

د - الابقاء على ملكية شركة مصفاة البترول الأردنية لمرافق تحويل المشتقات النفطية في موقع المصفاة في الزرقاء لانه يتعرّض فصل هذه المرافق لاسباب فنية وعلى ان تقوم شركة المصفاة بإدارة هذه المرافق وفقاً لنظام حرية الاستخدام ولفتره انتقالية مع اجراء ما يلزم من تحسينات وتحديث لهذه المرافق بما يتوافق مع المتطلبات العالمية ولحين تمكّن الشركة اللوجستية من بناء مرافق التحميل الخاصة بها ويقتصر عمل هذه المرافق بعد انتهاء الفترة الانتقالية لاغراض شركة مصفاة البترول الأردنية .

ه - الابقاء على ملكية شركة مصفاة البترول الأردنية لمرافق تعبئة الغاز البترولي المسال في الزرقاء وعمان واريد على ان يتم تأسيس شركة مستقلة عن شركة مصفاة البترول الأردنية ومملوكة لها لتدير هذه المرافق ، وللحكومة الحق بفتح سوق الغاز البترولي المسال للمنافسة اعتباراً من تاريخ انتهاء الامتياز .

و - ان تقوم شركة مصفاة البترول الأردنية بتوفير السعات التخزينية الزائدة عن حاجتها في موقع الزرقاء لصالح الشركة اللوجستية على اسس تجارية ولفتره انتقالية ولحين قيام الشركة اللوجستية بانشاء مرافق التخزين والتحميل الخاصة بها .

ز - ان تستمر شركة مصفاة البترول الأردنية بتخزين مادة النفط الخام العائدة لها في الخزانات ذوات الأرقام (٧٠ ، ١٥ ، ٧١) والبالغ سعتها حوالي (٦٨) ألف طن والمخصصة لتخزين النفط الخام في موقع شركة مصفاة البترول الأردنية (الموقع الجديد في العقبة) والذي سيؤول مراقبه وموظفاته الى الشركة اللوجستية دون قيامها بدفع أي كلفة إضافية غير الكلفة الحالية المقدرة بحوالي ١٥ دينار / طن / شهر مقابل استخدام الخزانات المشار إليها أعلاه الى الشركة اللوجستية . وتستمر المصفاة باستخدام هذه الخزانات ضمن هذا الترتيب ولحين توفير السعات التخزينية البديلة من قبل شركة تطوير العقبة / مشروع الميناء النفطي المتكامل .

ح - الموافقة على التسوية المالية للمواضيع المتعلقة بانتهاء الامتياز وفقاً لتقرير الخبير المالي والذي تم تكليفه من قبل الحكومة وكما يلي :

البيان	الوضلع النهاي	حق الحكومة
		رصيد ما تم اقتطاعه من الأرباح لحساب الاحتياطي الاجباري
		والبالغ ١،٣٨٣ مليون دينار
قيمة التغير المتراكم في قيمة الاستثمارات (الأسهم)	حق الحكومة وتحدد القيمة بتاريخ انتهاء الامتياز	
قيمة الفائدة المدفوعة على القرض التجسيري البالغ (٣٠) مليون دينار	التوافق حول إبقاءها لشركة مصفاة البترول الأردنية	
قيمة الأرباح الموزعة (٦%) على الفرق ما بين رأس المال البالغ (٣٢) مليون دينار ورأس المال المدفوع فعلاً البالغ (٣٠،٥٦٦) مليون دينار للفترة من عام (١٩٨١ - ٢٠٠٢)	التوافق حول إبقاءها لشركة مصفاة البترول الأردنية	
المخزون الاستراتيجي	حق الحكومة وحسب التقييم الفعلي بتاريخ انتهاء الامتياز	
المخزون التشغيلي	حق الحكومة تقييمه بالاسعار السائدة المستندة الى الاسعار العالمية بتاريخ انتهاء الامتياز	
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	يسترد للحكومة ما تحصله المصفاة من هذه الديون	
مخصص تعويض نهاية الخدمة	يخصص للموظفين في الشركة الذين سوف يتم نقلهم الى الشركات الأخرى	
مخصص إجازات الموظفين	يخصص للموظفين في الشركة الذين سوف يتم نقلهم الى الشركات الأخرى	
مخصص اسطوانات الغاز	سيكون من حق من سيتحمل التزامات استبدال اسطوانات الغاز للمواطنين	
مخصص المواد التالفة وبطينة الحركة	ان يتم عمل دراسة مستقلة لتقدير مخزون المواد التالفة وبطينة الحركة واسترداد الفرق للحكومة	
المشاريع الرأسمالية	التوافق حول إبقاءها لشركة مصفاة البترول الأردنية	

المبالغ أعلاه قدرت في ضوء وتاريخ ما تضمنه التقرير المالي في حين سوف يتم اعتماد المبالغ النهائية للبنود أعلاه وفق القوائم المالية لشركة مصفاة البترول الأردنية عند انتهاء الامتياز وتنتمي التسوية المالية النهائية على أساسها .

ط - قيام شركة مصفاة البترول الأردنية بتأمين حاجة المملكة من المشتقات النفطية ولحين مباشرة الشركة اللوجستية وشركات التوزيع وشركات الغاز البترولي المسال الجديدة اعمالها وفقاً "لاتفاقية خدمات استيراد وتخزين وتأمين وتوزيع المشتقات النفطية" .

ي - إلزام شركات التوزيع / التسويق بشراء ما نسبته ٧٥٪ من إنتاج المصفاة من المشتقات النفطية الخفيفة وحصر بيع مادة زيت الوقود للسوق المحلي بشركة مصفاة البترول الأردنية وحتى استكمال مشروع توسيعها وتشغيله تجارياً وبحد أقصى نهاية عام ٢٠١١ قابلة للتمديد لمدة عام بمموافقة الفريقيين . ويعتبر ذلك لاغياً في حال عدم قيام المصفاة باستكمال برنامجها للمباشرة في تنفيذ مشروع التوسيعة من خلال استقطاب شريك استراتيجي و/أو شريك مالي و/أو زيادة رأس المال وبحد أقصى تاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ أو أي تمديد يتفق عليه الطرفين .

هذا وبموجب قرار رئاسة الوزراء رقم ٢٦٣٤/١١/٥٨ تاريخ ٢ آذار ٢٠٠٨ تم الموافقة على ما يلي :

١ - الموافقة على إتفاقية التسوية الموقعة بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ بين ممثلى الحكومة (معالي وزير المالية ومعالي وزير الطاقة والثروة المعدنية) وممثل شركة مصفاة البترول الأردنية (معالي رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة البترول الأردنية) حول إنهاء إمتياز شركة مصفاة البترول الأردنية بما فيها التسوية المالية التي تضمنتها هذه الإتفاقية .

٢ - الموافقة على إتفاقية خدمات استيراد وتخزين وتأمين وتوزيع المشتقات النفطية الموقعة بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ بين ممثل الحكومة (معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية) وممثل شركة مصفاة البترول الأردنية (معالي رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة البترول الأردنية) .

٣ - العمل بالإتفاقيات المشار إليها أعلاه اعتباراً من تاريخ إنتهاء الإمتياز وتعتبر هذه الإتفاقيات ملغاة في حال عدم موافقة الهيئة العامة لشركة مصفاة البترول الأردنية عليها ويعتبر قرار مجلس الوزراء رقم (٤٤٨٧) تاريخ ٥ حزيران ٢٠٠٧ قراراً نافذاً لفصل وتنمية المرافق اللوجستية والتوزيع والغاز البترولي المسال والعائدة لشركة مصفاة البترول الأردنية ونقل موجوداتها إلى الشركات الجديدة التي سيتم ترخيصها ضمن خطة الحكومة لإعادة هيكلة القطاع النفطي .

٤ - إستكمال الإجراءات اللازمة لتوقيع إتفاقية ترخيص مع شركة مصفاة البترول الأردنية على ضوء التسوية أعلاه .

هذا وبموجب قرار الهيئة العامة لشركة مصفاة البترول الأردنية في إجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ ٢٢ آذار ٢٠٠٨ ، تقرر الموافقة على ما يلي :

أ - الموافقة على اتفاقية التسوية مع الحكومة حول إنتهاء الامتياز بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٠٨ .

ب - الموافقة على فصل نشاطات الشركة بتأسيس شركات مملوكة كلياً أو جزئياً من قبل شركة مصفاة البترول الأردنية ، مع تفويض مجلس الادارة بالقيام بكل ما يلزم لإجراء ذلك .

ج - الموافقة على تعديل النظام الداخلي للشركة بما يتلاءم مع الوضع القانوني للشركة في ظل انتهاء الامتياز .

هذا وقامت الشركة خلال العام ٢٠٠٨ بتأسيس شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل من قبل شركة مصفاة البترول الأردنية و هما الشركة الأردنية لصناعة وتعبئة الغاز المسال والشركة الأردنية لصناعة الزيوت المعدنية ، تمهداً لفصل نشاطي تعبئة الغاز وصناعة الزيوت المعدنية ، علماً بأن هاتين الشركتين لم تمارس أي نشاط تجاري بعد ، ولا تزال الشركة بصدور إستكمال إجراءات فصل نشاطات الشركة الأخرى .

١٧ - صندوق العجز والوفاة

تقدر التزامات الشركة تجاه صندوق العجز والوفاة والتعويض بمبلغ ٢٥,١٤٨,٦٦٤ دينار وذلك على افتراض انهاء خدمات كافة المستخدمين في الشركة من الخدمة مرة واحدة (٩٧٠,٧٧٧,٢٠ دينار كما في ٣١ كانون الاول ٢٠٠٨) . هذا وتم خلال العام ٢٠٠٧ تحويل مبالغ بالصافي للصندوق بقيمة ٩٣١,١١٦,٦ دينار ، وعليه أصبح الرصيد المطلوب لصندوق العجز والوفاة ٢١٧,٤٠٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٧ . هذا وبموجب قرار مجلس الإدارة رقم (١٣٢) تاريخ ٩ أيلول ٢٠٠٨ تم الموافقة على الإفتراض من صندوق العجز والوفاة مبلغ ٣ مليون دينار وبنسبة فائدة ٧٪ / ٥% وعليه أصبح رصيد المبلغ المطلوب للصندوق ١٧,٨٢٢,٠٠٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ ، هذا وبموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٧) تاريخ ١٤ نيسان ٢٠٠٩ تم تعديل نظام صندوق العجز والوفاة بزيادة مقدارها ١٠٠ دينار لكل شريحة تم اثباتها كالالتزام اتجاه الصندوق وعليه أصبح رصيد المبلغ المطلوب للصندوق ٢٢,١٣١,٨١٧ دينار كما في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ ، علماً بأنه قد تم اظهار رصيد التزامات الشركة تجاه الصندوق والبالغ ٢٥,١٤٨,٦٦٤ دينار كبنود خارج الميزانية .

للصندوق نظام خاص يقوم بموجبه مستخدمو الشركة ومنذ تأسيس الصندوق عام ١٩٨٧ بالمساهمة في تمويل هذا الصندوق عن طريق اشتراكات شهرية ، بينما تقوم الشركة بتسديد ما يستحق من مبالغ بموجب نظام الصندوق بحيث تتحمل أي عجز قد يحصل عند تسديد هذه المستحقات سنويًا .

١٨ - التوزيع القطاعي والجغرافي

معلومات عن قطاعات الاعمال :

- يتم تنظيم الشركة لأغراض ادارية من خلال أربعة قطاعات اعمال رئيسية .
- التكرير : يقوم هذا القطاع بفصل مكونات الزيت الخام المستورد الى مجموعة من المشتقات النفطية المختلفة ، وفقاً للمواصفات العالمية .
- التوزيع : يشكل التوزيع حلقة الوصل بين نشاطي الانتاج والتكرير داخل الشركة من جهة ، وبين كافة العملاء في مناطق المملكة المختلفة من جهة أخرى ، فهو المسؤول عن تلبية كافة طلبات العملاء من منتجات الشركة من المشتقات النفطية والغاز .
- صناعة الزيوت المعدنية : يشمل هذا القطاع تصنيع وانتاج العديد من انواع الزيوت المعدنية المطلوبة في السوق المحلي .
- صناعة وتعبئة الغاز المسال : يشمل هذا القطاع تصنيع واصلاح وصيانة اسطوانات الغاز .
- إن جميع موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة هي داخل المملكة الأردنية الهاشمية .

و فيما يلي معلومات عن أعمال الشركة موزعة حسب الأنشطة :

١٩ - خطة التوسيع المستقبلية

اقر مجلس الادارة المرحلة الرابعة للتوسيع والتي تقدر كلفتها بحوالي مليار دولار أمريكي لاستئنار الشركاء واستدراجه عروض من شريك استرالي يتمويل هذا المشروع . هذا وتم خلال العام استلام عرضين من اثنالفين وقد كانت العروض مشروطة بالحصول على امتيازات معينة من الحكومة ولكن الحكم لم تؤتى على هذه الشروط لتفاوضها مع استراليجية الحكومة لتحويل بورقطاع الطاقة مما ادى لانسحاب اصحاب مهارات من اثنالفين وآخرين ليبدأون غيابهم بالدخول كشريك اضافي الى انه قد تم وضع خطة بديلة من أجل تنفيذ مشروع التوسيع عن طريق رفع نيسان ٢٠٠٣ توقيع منكرة تقاضاه مع مستئنار مهمتهم بتنفيذ المهمة المنوحة حسب منكرة التقاضي عن ضنه السلاي والتقاضي . هنا توقيعها ب بتاريخ ٥ نيسان ٢٠٠٣ توقيع منكرة التقاضي عن ضنه السلاي والتقاضي . كما تضمن العرض من شريك استرالي يتمويل مشروع التوسيع على طريق التمويل اللازم من مصادر التمويل العالمية والمحلية . كما تضمن العرض من شريك استرالي يتمويل مشروع التوسيع عن طريق اكتتاب المستئنار في سهم جديدة للشركة وكذلك عن طريق تأمين التمويل اللازم له .

هذا وقد قالت إدارة الشركة بتحويل العرض المستلم إلى الجنة التوجيهية المنعقدة عن مجلس إدارة الشركة ، والتي قالت بدورها بالتوصية لمجلس إدارة الشركة بتحويلها إلى الشركة المساهمة مكتفية بذلك ، وتقديمه من كافية لاستئنافه ، حيثما زالت في صدد دراسته حتى تاريخه .

٢٠- أرقام المقارنة تُعدّ نصيحة بغضّ أرقام المقارنة لتناسب تصنيف أرقام الفترة الحالية .